مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد– مجلة علمية محكمة– العدد الرابع عشر

الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة (دراسة حالة لبعض مصانع التمور بالوادي الجديد)

د/سحر منصور سيد عمر(*)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على الدور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة، والتعرف على الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة، تحديد العائد الذاتي والشخصي المتحقق من مشاريع الصناعات الصغيرة، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة منهج المسح بالعينة وطبقت على عينة من أصحاب مشاريع التمور الصغيرة والمتوسطة بلغ حجمها (٣٥) مفردة، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ، أن درجة تحقق إجمالي بعد الدور الاقتصادي تقع في مستوى كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي (٢.٨٠)،أن درجة تحقق إجمالي بعد الدور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تقع في مستوى كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي (٢.٨٢)،وقد أوصت الدراسة بضرورة رفع الوعي لدى الشباب بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمات رجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني في توجيه الدعم والرعاية المستمرة لهم، مساهمة المجالس التشريعية والتنفيذية في الدولة على تعديل القوانين والقرارات الإدارية التي تعرقل إجراءات التقدم للحصول على تمويل، أو سداد القروض، بما يخدم الشباب ويحفزهم على إنشاء المشاريع الصغير والمتوسطة

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، البطالة، الوادي الجديد

(*) أستاذ علم الاجتماع المساعد كلية الدراسات الإنسانية – القاهرة جامعة الأزهر.

The developmental role of small and medium enterprises in reducing unemployment
A case study of some date factories in the New Valley

Abstract

This study aims to identify the social role of small and medium enterprises in reducing unemployment, and to identify the economic role of small and medium enterprises in reducing unemployment, determine the personal and personal return achieved from small industries projectsTo achieve this, the study used the sample survey method and applied it to a sample of owners of small and medium dates projects whose size was (٣٥) individuals. ٢.٨٠), that the degree of total realization of the dimension of the social role of small and medium enterprises is at a large level from the point of view of the study sample with an arithmetic mean (٢.٨٢), and the study recommended the need to raise awareness among young people of the importance of small and medium enterprises through the contributions of businessmen and civil society organizations in directing Continuous support and care for them, the contribution of the legislative and executive councils in the state to amending laws and administrative decisions that impede the procedures for applying for financing, or repaying loans, in a way that serves young people and motivates them to establish small and medium enterprises

Keywords: small and medium enterprises, unemployment, the new valley

مقدمة الدراسة:

لقد كانت اهتمامات التنمية في كل الدول في بادئ الأمر هو تحقيق التنمية الاقتصادية، وجعلت منها هدفا تسعى إليه من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية في شتى الأصعدة ،وذلك حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، وإن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذري في المجتمع يقضي به على مسببات التخلف والفقر، إلا أن هذا المفهوم للتنمية تغير بمرور الوقت فبعدما كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة ،أصبح اليوم الحديث عن التنمية البشرية

المستدامة ومقاييسها واصبح معها الاستثمار في المورد البشري هو غاية كل المجتمعات التواقة إلي الخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة (حجيلة ،ورفيقة ،٢٠٠٥).

فالإنسان هو الثروة الاقتصادية الأولى لأي مجتمع من المجتمعات، وأساس تقدمه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لأنه محور كل نشاط اقتصادي خاصة وأنه مهما كانت مقومات الثروات الأخرى متوافرة فإن تعظيمها أو هدرها يتوقف على طبيعة العنصر البشري.

ويعد الشباب العنصر الأساسي في بناء وتنمية المجتمع، فالشباب هم الأكثر طموحا في المجتمع وهم أساس التغيير والقوة القادرة على إحداثه، وهم الأكثر استعداد لتقبل الجديد والتعامل معه والإبداع فيه، وهم الأقدر على التكيف بسهولة دون إرباك مما يجعل دورهم أساسي في إحداث التغيير (رضوان ،٢٠٢٠)

ومع التغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم اليوم، ومنها التقدم التكنولوجي في جميع المجالات، والذي زاد من شدة المنافسة في سوق العمل خاصة بعد تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية، التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر، على سوق العمل، ظهرت البطالة كمشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وأضحت عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم الثالث وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة، والحكومات في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك .

وكما ذكر التقرير المشترك الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية، بأن المنطقة العربية، سجلت أعلى مستوى بطالة في العالم، حيث بلغ عدد الأفراد العاطلين عن العمل ١٤.٣ مليون، وهذا الواقع يكشف لنا، عدم قدرة سوق العمل في المنطقة، وبالأخص القطاع النظامي، على خلق فرص عمل عادلة وكافية. ويظهر التقرير الأعداد المرتفعة للعاملين في القطاع غير النظامي التي تبلغ حوالي ثلثي إجمالي اليد العاملة العربية، جراء التغيرات الديموغرافية

وعدم الاستقرار السياسي وتراجع الاستقرار المالي والنقدي. (الأمم المتحدة ،٢٠٢١)

وأوضح التقرير الصادر عن مؤتمر العمل الدولي في دورته ١٠٩ لعام ٢٠٢١، أن من أهم الأسباب المؤدية إلى البطالة حدوث خلل كمي ونوعي بين قوة العمل المتوفرة وفرص العمل الموجودة في سوق العمل، موضحا على أن البطالة تعتبر تهديدا مباشرا للاستقرار السياسي في كل دولة وبالتالي تؤثر على جميع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (تقرير منظمة العمل الدولي ٢٠٢١)

كما تناول بلقاسم (٢٠٠٩) مشكلة البطالة وتحديات سوق العمل، مؤكدا على أن البطالة أصبحت تمثل تحديا تنمويا كبيرا في العديد من الدول العربية، مما يستدعي البحث عن سياسات تنموية، لتطوير وتفعيل هذه الأسواق، وتحسين فرص العمل بها، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصادات العربية، وتشجيع الحوار الاجتماعي من أجل ضمان مشاركة الشباب في عملية رسم هذه السياسات وتنفيذها.

وفي مصر تمثل ظاهرة البطالة إحدى التحديات الرئيسة التي تعوق جهود تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لما لها من تأثير واضح وكبير على المستوى المعيشي للعاطلين عن العمل، وعلى مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، ليس ذلك فحسب بل تساعد على حرمان العاطلين أيضا من حقوقهم الإنسانية الأساسية المتمثلة بحق الحصول على العمل المناسب لقدراتهم الشخصية، وإمكانياتهم الجسدية والذهنية، كما تشكل البطالة هدرا للموارد المستثمرة في إعداد وبناء الإنسان وتربيته وتعليمه وتدريبه وتأهيله لدخول سوق العمل. (مهدي ،٢٠١٠)

ويبين الحيالي (٢٠١٩ أن البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية للدولة، حيث تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبتها في حال الركود الاقتصادي العام، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية، مؤقتة ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد

الدولي، أما إذا كانت الدورة الاقتصادية نشطة، فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث انتعاشه ونهوضه وتنوعه، مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل، ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع، وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة، ونشاط سوق العمل فيها، ويؤكد على أن خفض نسبة البطالة إنما يحدث بزيادة فرص العمل وتوسيع المشروعات الإنتاجية والصناعية وتشجيع الشباب على فتح مشاريعهم الخاصة.

وترى فوزي (٢٠٠٢) في دراستها عن سياسة الاستثمار وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، أن البطالة تشهد تفاقما نوعيا وكميا، وترجع سبب ذلك التفاقم في المقام الأول إلي عدم نجاح السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة الاستثمارية على وجه الخصوص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة المستوى وكثيفة العمل في آن واحد، إذ ترتب على تلك السياسات تدني وتراجع في مستويات الاستثمار ووجود أنماط استثمارية لا تتفق مع أهداف العمل والتشغيل، مما انعكس في النهاية، في شكل ضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل منتجة. ويتفق ذلك مع التقرير الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورته السابعة والخمسون، فيما يتعلق بميدان التنمية الصناعية، والذي سلط الضوء على الدور الحاسم الذي تقوم به التنمية الصناعية، في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتخفيف حدة الفقر والقضاء على البطالة، (الجمعية العامة للأمم المتحدة ،٢٠٠٢)

ويوضح الرقيب (٢٠١٨) أن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لدورها الفعال في حل جملة من المشكلات التنموية في مقدمتها امتصاص العمالة الزائدة، والتخفيف من حدة البطالة، ومعالجة مشكلة الفقر وزيادة الدخول، حيث توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جداً، نظراً لصغر حجم رأس المال

المستثمر فيها، وبذلك تساهم بفعالية في تعبئة المدخرات المحلية وتوظيفها في عملية التنمية الاقتصادية.

ويرى خليل ونقموش (٢٠١١) أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعد الأكثر عددا والأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر استخداما للتقنية المتوفرة محليا كذلك، وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام ملموس في معظم الدول الصناعية وبعض الدول النامية، وعلى صعيد البلاد العربية فقد أدت المشاريع الصغيرة (خاصة في القطاع الصناعي) دورا لا يستهان به في تحقيق بعض مستهدفات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فقد أثبتت المشروعات الصغيرة خلال السنوات الماضية ملائمة لطبيعة اقتصاديات الدول النامية ومن بينها مصر لما لها من مميزات عديدة مثل انخفاض تكاليف بنيتها الأساسية، وكونها مشروعات كثيفة العمالة فتساهم بذلك في خفض معدلات البطالة ومحاربة الفقر، كما تبدو أهميتها أيضا في إرساء ركائز التنمية ،وذلك لما تتميز به هذه المشروعات من انخفاض التكلفة الاستثمارية ،كما أنها تشجع على تنمية المدخرات الصغيرة للاستثمار فيها ،إلي جانب مساهمتها في زيادة الإنتاج ودعم الصادرات .(محمد ٢٠١٨).

ويرى عماد (٢٠١١) أن القطاع الخاص الفعال، يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام، فعبر الاستثمار وما ينتج عنه من توفير فرص العمل، والحد من الفقر. فهو في الحقيقة يمثل محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك هناك علاقة قوية بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي ومدى التأثير الايجابي لمساهمة استثمارات القطاع الخاص في النمو وارتباطها بإدامة التنمية والنمو الاقتصادي، مقارنة بتأثير الاستثمارات العامة.

كما أوضحا كلا من خليل ونقموش (٢٠١١)،أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، تتميز بانتشارها جغرافيا مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتركز في المدن والمناطق الصناعية، مما يمكنها من القيام بدور مهم لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ،والتي ذكر من بينها توزيع الصناعة حيث تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ان تؤدي دورا مهما في توزيع الصناعة بين الاقليم، وذلك لان المصانع الجديدة في المدن اصبح امرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا ،التخفيف من الفوارق الاقليمية، وذلك ان قدرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار وتوزيع الصناعة بين الأقاليم يساعد على توزيع الدخل بينها ومنه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية.

ومن ثم تمثل الصناعة دورا هاما في التنمية المستدامة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يؤكد الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة ، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار، وأن التكنولوجيا يمكن تسخيرها لخدمة أبعاد الاستدامة الثلاثة، بصورة متزامنة، فمن وجهة النظر الاقتصادية يمكن تحقيق التصنيع السريع والمستدام بتوجيه عملية التصنيع نحو التوسع في الصناعات الجديدة ذات الكثافة التكنولوجية والأعلى إنتاجية، ومن ثم استيعاب أولئك العمال الذين فقدوا وظائفهم في القطاعات التقليدية مما يرفع مستويات المعيشة ،ويقلل نسبة البطالة .(الجزار،٢٠١٨)

وقد خرج مؤتمر، التصنيع والتنمية المستدامة في مصر، المنعقد في معهد التخطيط القومي عام ٢٠١٨، بمجموعة من الرسائل والتوصيات كان أهمها تبني مبادرات خاصة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة في مجال التصنيع الغذائي للتعامل مع مشكلتي التمويل ونقص كفاءة الموارد البشرية، وذلك من خلال تقديم تمويل ميسر ودعم التدريب الفني خاصة في السنوات الأولى من عمر المشروع. (المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي ،٢٠١٨)

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي ما الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الآتية:

١. ما الدور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة؟
٢. ما الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة؟
٣. ما العائد الذاتي والشخصي المتحقق من مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة للحد من البطالة؟
٤. ما التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالوادي الجديد؟
٥. ما المقترحات التي تساهم في الحد من المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار لحل مشكلة البطالة؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة للتعرف على الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية وهي:

١. التعرف على الدور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة.
٢. التعرف على الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة.
٣. تحديد العائد الذاتي والشخصي المتحقق من مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة للحد من البطالة.
٤. رصد التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي تؤثر على زيادة حدة البطالة.
٥. وضع مقترحات تساهم في الحد من المشاكل التي تواجه مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كبديل استراتيجي لحل مشكلة البطالة بالمجتمع.

أهمية الدراسة: تتحدد أهمية الدراسة في الآتي :

- أهمية التحولات التي يعيشها المجتمع المصري بصفة عامة، والشباب بصفة خاصة والتي يصاحبها كثير من البرامج والمشروعات التي أصبحت الدولة

توجهها للشباب لدورهم المهم والفاعل في نجاح عمليات التنمية وتقدم المجتمع ونهضته.

- قد تفيد نتائج هذه الدراسة أصحاب القرار المسؤولين عن تنفيذ ومتابعة برامج تنمية المجتمع وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الاهتمام بفئة الشباب والعمل على تقديم الخدمات الداعمة لهم.
- تفيد نتائج هذه الدراسة في تسليط الضوء على مشاريع مصانع التمور بالوادي الجديد وأهميتها في النهوض بمنتجات المجتمع والمساهمة في تطويره ومنافسة الأسواق الإقليمية والعالمية.

مفاهيم الدراسة والتعريفات الإجرائية:

التنمية:

نعرف التنمية بأنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى. (حجيلة، ورفيقة ،٢٠٠٥)

كما تعرف عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواء اجتماعيا، أم اقتصاديا ○، أم سياسياً بحيث ينتقل من الوضع الحالي الذي هو عليه إلي الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه. (نوري ،٢٠٢٠)

المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

وتعرف بأنها المشروعات التي تمارس نشاطا اقتصادياً إنتاجياً أو خدميا أو تجاريا ولا يقل رأس مال المستثمر عن، مائة ألف جنيه ولا يتجاوز المليون جنيه، وعدد العاملين الدائمين فيه يتراوح ما بين ١٠إلي ٥٠ عاملا. (محمد، ٢٠١٨)

البطالة:

وتعرف منظمة العمل الدولية(ILO)البطالة: بأنها لفظ يشمل كل الأفراد المتعطلين عن العمل ممن هم في سن العمل (١٥سنة فما فوق)، من الجنسين (ذكورا وإناثا)، ولديهم من القدرات والمهارات والاستعدادات للقيام به، وقيامهم بالبحث عنه سواء بالأجر أو لحسابهم الخاص. (منظمة العمل الدولية ،٢٠١٥)

وتعرف منصور (٢٠١٤). البطالة بأنها تلك التي تجتمع فيها ثلاثة شروط وهي: أن يكون الفرد دون عمل سواء كان بأجرٍ أم لحسابه الخاص، أن يكون الفرد ضمن حدود سن المقدرة على العمل وراغباًفي العمل وقادراً عليه سواء بأجر أو لحسابه الخاص، أن يكون الفرد باحثا بحثا جاداً، عن العمل المرغوب فيه سواء كان بأجر أو لحسابه الخاص وفق ظروفه المعتادة.

ويعرف ذكي (١٩٩٨) العاطل بأنه: كل من هو قادر عن العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين سبق لهم واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

التعريفي الاجرائي للبطالة:

تعرف الدراسة الحالية البطالة بأنها التوقف الاجباري من القوة العاملة عن العمل مع وجود القوة والامكانيات والمهارات والرغبة الشديدة في الحصول على فرصة عمل من قبل الشباب

الإطار النظري:

ينقسم الإطار النظري الي ثلاث مباحث نعرضها فيما يلي:

المبحث الأول المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الإطار المفاهيمي):

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح عام، انتشر استخدامه مؤخرا، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال، ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين، ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعة الإنتاج الأسرية أو المنزلية وتجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو

النامية ،ومن المعايير التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة ،مثل معيار عدد العاملين ،فقد عرفت مصر المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يعمل فيها أقل من ٥٠عاملا ،بينما يعرف كلا من الأردن والعراق المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يعمل بها أقل من ١٥ عاملا التي يعمل بها (الأسرج ،٢٠١٥)

تعريف اللجنة الأوروبية حيث فرقت بين كلا من المؤسسات متناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات متناهية الصغر، تضم ما بين ١-٩عمال، بينما المؤسسات الصغيرة، تضم ما بين ١٠عمال الي ٤٩عاملا، في حين تضم المؤسسات المتوسطة ما بين ٥٠-٢٥٠ عاملا. (عباس ،٢٠٢٠).

أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية تعرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠-٥٠عاملا، يديرها مالك واحد يتحمل كافة المسؤوليات. (بلخير والنهدي ،٢٠١٩)

أهم معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يعد عدد العاملين في المنشأة من أهم المعايير التي تصنف المشروعات من حيث كونها متوسطة أو صغيرة أو متناهية الصغر، ويتسم هذا المعيار بالعديد من المزايا أهمها سهولة عملية المقارنة بين القطاعات والدول، أنه يعد مقياس ومعيار ثابت وموحد، خصوصا أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات سعر الصرف، أيضا سهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار. (عباس ،٢٠٢٠) كما أنه لايوجد مقياس محدد يتم الاعتماد عليه في هذا المجال نظراً لاختلافه من دولة إلى أخرى ففي اليابان مثلاً: يعتبر المشروع صغير إذا كان عدد العاملين به أقل من ٥٠ فرداً. ومن ٥٠ إلى ٩٩ يعتبر مشروعاً متوسطاً وأكثر من ذلك يعتبر من المشروعات كبيرة الحجم، وفى الولايات المتحدة الأمريكية عندما يكون عدد العاملين أقل من ٢٥ عامل فإنه يعتبر مشروعاً صغيراً. وفى مصر يرى جهاز الحرفيين أن المشروع يعتبر صغير إذا عمل به أقل من عشرة أفراد. في حين ترى وزارة التخطيط في تعريفها للمشروع الصغير بأنه المشروع الذي يعمل به أقل من

٥٠ فرداً، وهكذا يتضح عدم وجود مقياساً محدداً لعدد العاملين في المشروع الصغير ومتناهي الصغر. (طه ،٢٠٠٦)

خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتصف الشركات والمنشئات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالعديد من المميزات والخصائص المتعددة التي تجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية لكثير من الدول، بل ربما تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقة المتداخلة في قطاعات إنتاجية معينة داخل نفس الدولة ، وقد أجمل الاسرج (٢٠١٥) خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة في الآتي:

- سهولة التأسيس: حيث تتميز هذه المنشآت بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل هذه الشركات أو المؤسسات.
- استقلالية الإدارة ومرونتها: تتركز إدارة معظم منشآت الأعمال الصغيرة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك، بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة، انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة (كالإيجار والاستهلاكات) وكذلك انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين.
- إتاحة فرص العمل: بسبب استخدام هذه المنشآت أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، كما تتيح التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحابها والعاملين لديهم.
- القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة، القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أوالتسويق أو التمويل في مواجهة التغيرات السريعة أو العميقة دون تردد مما يساعد في التغلب على التقلبات او الدورات الاقتصادية أوغيرها. (الاسرج، مرجع سابق ،٢٠١٥)

أهمية إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة وبالأخص في مجال التنمية الصناعية، ويمكن تحديد أهمية إقامة مثل هذه المشاريع في الآتي:

- تشكل نواة للمشروعات الكبير
- توفر فرص عمل متنوعة وبتكاليف رأسمالية منخفضة.
- عامل مهم لتنمية المناطق الريفية، وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن (الحضر) بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.
- تستخدم الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي. (خليل، نقموش،٢٠١١)

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الصناعات في عملية التنمية بشكل عام، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى، تبعا لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وتبعا للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات من هذه الصناعات، فالمكانة الاقتصادية التي يمكن أن تحظى بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الأقل تقدما حيث تشكل ما يزيد على نسبة ٩٠%من مجموع المشروعات في العالم ،وتسهم المشروعات العاملة منها في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ما بين ٤٠–٨٠%من الاستخدام في هذا القطاع ،وفي الدول الأقل نموا تزداد أهمية دور تلك المشروعات على اعتبار أنها تمثل الآفاق الواقعية الوحيدة لنمو الاستخدام والقيمة المضافة ،وينطبق الوضع نفسه على دول التحول الاقتصادي حيث بدأت

المؤسسات الحكومية الكبيرة عديمة الكفاءة تفسح المجال لتحل محلها مشروعات خاصة أصغر حجما وكفاءة .(عباس ،٢٠٢٠)

وتعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ،بمثابة العمود الفقري للاقتصاد المصري، حيث يبلغ عددها بما فيها المشروعات متناهية الصغر أكثر من ٢.٥ مليون مشروع، حيث تقوم بتوظيف أقل من ٥٠عاملا نحو ٩٨٪ من إجمالي عدد المنشآت التي تعمل في القطاع الخاص غير الزراعي، وتستوعب حوالي ٧٥٪من العمالة بهذا القطاع، وتساهم بنحو٨٠٪ من إجمالي القيمة المضافة، وتغطي نحو٩٠٪ من التكوين الرأسمالي ، وتساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بنحو١٣٪من قيمة الإنتاج الصناعي، بينما تساهم المشروعات المتوسطة بنحو٤٦، والمشروعات الكبيرة بنحو ٤١٪ من قيمة هذا الإنتاج، إلا أنه ورغم الحقائق السابقة فإن نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من إجمالي الصادرات المصرية لا تتجاوز٤٪ فقط، مقارنة بنحو ٦٠٪في الصين، و٥٦٪ في تايوان، و٧٠٪في هونج كونج و ٤٣٪في كوريا وفق المسئول عن البحوث الاقتصادية بوزارة التجارة والصناعة في مصر. (عريقات، ٢٠٢٠)

وسواء على المستوى الدولي او المستوى الإقليمي أو المستوى المحلي ستظل المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأكثر عددا بالمقارنة بعدد المشروعات المتوسطة والكبيرة ويمكن استعراض الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيما يلي:

- **توفير فرص العمل والقضاء على البطالة:** نظرا لما يعانيه المجتمع من بطالة وخاصة في المجال الزراعي وقطاع الخدمات في المدن، فإن ذلك يجعل من معظم فرص العمالة المنتجة والناتج الصناعي هدفا خلال مراحل التنمية الصناعية، حيث لم يعد القطاع الزراعي قادرا على استيعاب القدر الكبير من قوة العمل بسبب النمو السريع للسكان وندرة راس المال في معظم هذه البلدان، اذ ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها ان تقوم بدور ايجابي في توفير فرص العمالة المنتجة في هذه المجال، حيث تبدو اهمية هذه الصناعات التي تنخفض

فيها التكلفة الاستثمارية في المتوسط لخلق فرص عمل وهو ما يتوقف على معامل راس المال، فكلما كان معامل راس المال المستثمر للعمل مرتفعا كان الناتج الصناعي والعمالة المحققة من استثمار مبلغ معين من راس المال اقل، وذلك بالمقارنة بحالة ما اذا كان معامل راس المال المستثمر منخفضا، وان الزيادة الاضافية في راس المال المستثمر للعامل في الصناعات الكبيرة لا تتناسب مع الزيادة المحققة في انتاجية العامل، مما يجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي الاقدر على تحقيق فرص العمالة والناتج الصناعي المتحقق من استثمار مبلغ معين من راس المال، وذلك بالمقارنة مع الصناعات الكبيرة الحجم (عريقات، ٢٠٢٠)

- **الانتشار الجغرافي وتوفير احتياجات عدد كبير من المستهلكين:** تقوم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة نظرا للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء.
- **التجديد والابتكار:** تستطيع الدول أن تشجع الاتجاه نحو الريادة في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الصغيرة والريادية لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات او تلك المناطق. (عباس،٢٠٢٠)
- **تنويع الهيكل الصناعي:** تضيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدرا كبيرا من المرونة والتنوع الى الهيكل الصناعي وذلك من خلال دخولها في مجالات تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم، فحيث يكون الطلب محدودا على بعض المنتجات يصبح من الضروري الانتاج على نطاق صغير، وذلك بدلا من الاستيراد، ومن ثم تقوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهذه الوظيفة، كذلك قد يصبح من الضروري انتاج بعض الاجزاء والمكونات بكميات قليلة لصالح الصناعات الكبيرة، ومن ثم تصبح الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي السبيل لتحقيق ذلك. (خليل، نقموش،٢٠١١)

المبحث الثاني: البطالة وأنواعها

أولا البطالة (الإطار المفاهيمي):

البطالة في اللغة والاصطلاح:

البطالة في اللغة: بطل الشيء يبطلا بطولا وبطلانا، ذهب ضياعا وخسرا، فهو باطل، وبطل الأجير بالفتح، يبطُل بطَالة وبِطالةً أي تَعطل فهو بطال

بطل يبطل بِطالة بالكسر: العامل لم يجد عملا يتفق مع قدراته ومؤهلاته، والعامل: تعطل. (عراقي وآخرون ،٢٠٠٩)

البطالة اصطلاحا: تعددت تعريفات البطالة وتنوعت وفقا لطبيعة البيئة واختلاف المجتمعات حيث تعد البطالة ظاهرة عالمية تعاني منها جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية او في طور النمو، كذلك تعرف البطالة وفقا لتعدد جوانبها وابعادها، فهي ليست مشكلة اقتصادية أو سياسية أو بيئية فقط، بل هي مشكلة اقتصادية ونفسية واجتماعيه وأمنية وسياسية ولها مخاطر على الفرد والمجتمع. وفي ضوء ذلك تعرف الحربي (٢٠١٦) البطالة بأنها تلك التي تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين، وراغبين فيه وباحثين عنه ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

وعرفها شعبان (٢٠١٣) بأنها مشكلة لها ابعاد اقتصادية واجتماعية، تتمثل في مطاردة عدد كبير من الراغبين في العمل وراء عدد قليل من فرص التشغيل المتاحة أو زيادة عدد العاملين المتوفرين عن فرص العمل المتاحة

أنواع البطالة:

تتعدد أنواع البطالة، وتتباين وفقا لأسباب حدوثها، ووفقا لمحاولات الباحثين في تناول كل نوع ومحاولة دراستها وتحليلها ووضع الاستراتيجيات الملائمة لعلاجها، كما تتعدد أشكال البطالة وأنواعها وفقا لطبيعة المجتمع المتواجدة فيه ومدي تقدمه اقتصاديا أو تأخره، وسوف نحاول عرض أنواع البطالة وفقا للآتي:

- **البطالة الاحتكاكية:** هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة ، وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن

العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، فحينما ينتقل عامل من منطقة جغرافية لأخرى أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى ،فإن الحصول على فرصة عمل تحتاج بلا شك إلي وقت يتم فيه البحث عن الإمكانات المتاحة والمفاضلة بينها ،والمشكلة الأساسية هنا هي أن الباحثين عن العمل وأصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل ،يبحث كلا منهم عن الآخر وقد تطول فترة البحث عن العمل نتيجة لعدم توافر المعلومات الكافية أو لنقصها لدى الطرفين .(ذكي ،١٩٩٨، ص.٢٢)

- **البطالة الهيكلية:** تظهر البطالة الهيكلية كنتيجة لبعض التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل للإنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة، ومن الأسباب المؤدية إلى ظهورها هو التغيرات في أنماط الطلب على العمال نتيجة تغير أذواق المستهلكين أو منافسة البدائل المستوردة من الخارج. (عبد الكريم ،٢٠٠٤، ص.١٥)
- **البطالة الدورية:** تحدث نتيجة التذبذب في الدورات الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من انخفاض الطلب الكلي ويصاحب ذلك عادة في ارتفاع معدلات البطالة، ويحدث هذا في فترات الركود والكساد، وغالبا ما يقل حجم الناتج ويظل مستوى الأسعار مرتفعا في حالة الركود مثلما حدث في فترات الركود في الاقتصاد العالمي في الفترة من ١٩٢٤وحتى ١٩٢٧، والذي تحول إلى حالة الكساد العظيم في ١٩٣٣، وصحبه ارتفاع كبير في معدلات البطالة ،وهذا التذبذب في الدورة الاقتصادية قد يكون ناتجاعن السياسات المقيدة أو المؤدية إلي الانكماش ،أو إلي ارتفاع معدلات التضخم ،أو إلي الاختلاف في القرارات والنظم الاقتصادية ،وفي أحيان أخرى يرجع السبب إلي اكتشاف المخترعات الحديثة ،والتي يؤدي انتشارها إلي حالة رواج وتوفير فرص العمل ،وفي حالة عدم وجودها ينخفض الناتج وتنخفض فرص العمل ،وترتفع معدلات البطالة .(مجاهد ،٢٠١٤،ص.١٠١)
- **البطالة السافرة:** يقصد بها حالة التعطل الظاهر الذي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه

والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى. ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل وليس بخاف أن البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر، بحسب طبيعة نوع البطالة وظروف الاقتصاد القومي، وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة وظروف الاقتصاد القومي، وفي البلدان الصناعية يتزايد حجم ومعدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري. (ذكي ،١٩٩٨، ص.٢٩)

- **البطالة المقنعة:** هي الحالة التي يشغل فيها بعض الأشخاص وظائف يتقاضون عنها أجورا دون أن يضيفوا شيئا إلى الإنتاجية، ولايتأثر حجم الإنتاج في حالة الاستغناء عنهم، وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول التي تتميز بالتضخم السكاني، ويتركز ذلك في المؤسسات الحكومية الكبيرة والوحدات المملوكة للدولة، حيث يتم التشغيل لتحقيق أغراض اجتماعية وسياسية، وبذلك يمكن القول إن البطالة المقنعة تحدث عندما يوجد عدد من العمال يفوق العدد المطلوب للعمل. (مجاهد ،٢٠١٤، ص.١٠٣)

المبحث الثالث الوادي الجديد (التعريف بمجتمع الدراسة):

الوادي الجديد (الموقع والمساحة والسكان):

تعتبر محافظة الوادي الجديد من أكبر محافظات جمهورية مصر العربية مساحة حيث تبلغ نحو ٤٤٠٠٩٨كيلو متر مربع، أي تمثل نحو ٤٤%من إجمالي مساحة الجمهورية ،كما أنها أقل محافظات الجمهورية ازدحاما بالسكان ،حيث تبلغ الكثافة السكانية بها (واحد فرد /كم٢)،وتعتبر الزراعة هي عماد الاقتصاد المحلي بالمحافظة ،خاصة مع وجود إمكانيات هائلة للتوسع الزراعي حيث تبلغ مساحة الجزء المأهول من المحافظة حوالي ١٢٠٢كيلو متر مربع بنسبة ٠.٣%من إجمالي مساحة المحافظة تنقسم إلي مسطحات سكنية بنسبة ٢.٥%وأراضي زراعية بنسبة ٩٧.٥%.(الصادق ،٢٠١٨).

الوادي الجديد والتنمية المستدامة:

ركزت استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ على الدور المحوري، لاستراتيجيات التنمية الصناعية على مستوى أقاليم مصر، وذلك لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، خاصة الصناعات القادرة على الحفاظ على البيئة وذات المنتجات القائمة على المعرفة والصناعات ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي المرتفع، وتعد محافظة الوادي الجدبد من المحافظات المصنفة ضمن سبع محافظات على مستوى مصر، في مراحل تنمية أولى وصناعات في موجات صناعية أولى، تحقق دليل استدامة بيئية مرتفع نتيجة بيئتها البكر وعدم تكثيف الصناعة أو السكان بها. مثال الوادي الجديد (المعطي، وكمال ،٢٠١٨)

ويعد قطاع زراعة النخيل وإنتاج التمور في مصر، من أهم القطاعات الإنتاجية بالاقتصاد القومي، والذي يسهم في زيادة الصادرات للأسواق الخارجية وتحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية وتوفير فرص العمل ومن اهم إنجازات القطاع الزراعي (مجمع التمور بالوادي الجديد).

كما تحتل ثمار التمور مركز الصدارة لسكان الوادي الجديد ،حيث بلغت مساحة النخيل نحو ١٨.٤ألف فدان تمثل نحو ١٥.٩٩% من إجمالي مساحة جمهورية مصر العربية والبالغة نحو١١٥.٦ألف فدان ،وبلغ عدد الإناث المثمرة من النخيل نحو ١٢٦٢.٥ألف نخلة تمثل ،نحو ٨.٤٤%من إجمالي عدد الإناث المثمرة بجمهورية مصر العربية والبالغة نحو ١٤.٩٦مليون نخلة ،وبلغ متوسط إنتاجية النخلة بالوادي الجديد نحو ٨١.٧كجم /نخلة تمثل نحو ٧٢.٥٢%من إجمالي متوسط إنتاجية النخلة بجمهورية مصر العربية ، ،والبالغة نحو ١١٢.٧كجم /نخلة ، في حين بلغ الإنتاج الكلي للنخيل بالوادي الجديد نحو ١٠٣.١٢ألف طن يمثل نحو٦.١٢%من إجمالي إنتاج النخيل على مستوى الجمهورية .(عبد الصادق ،٢٠١٨)

مجمع التمور بالوادي الجديد:

تم إنشاؤه في عام ١٩٦٢ تحت مسمى "مصنع البلح والمنتجات الزراعية"؛ بهدف تنمية وتطوير محصول البلح الآسيوي نصف الجاف، والحفاظ عليه باعتباره

المحصول الرئيسي للمحافظة، والتي يوجد بها أكثر من ٢.٥ مليون نخلة ويصل إنتاجها السنوي إلى ١٥٠ ألف طن، لافتا إلى أنه تم تغيير اسم المصنع إلى "مجمع تمور الوادي"، ليشمل معظم الأصناف الأخرى.

و يقع على مساحة تقريبية تبلغ ١٤ فدانا، يعمل دائما على التطوير المستمر ليتواكب مع التوسعات والإنتاج المتزايد سنوياً، ويوفر فرص عمل للشباب من الجنسين في عمليات تصنيع وتعبئة التمر، وذلك في إطار تنفيذ توجيهات الدولة ، بالوصول إلى زراعة ٥ ملايين نخلة، ليصل الإنتاج إلى حوالي ٣٠٠ ألف طن سنوياً،و يضم المجمع قسما للتعبئة والتغليف، وآخر لإنتاج عسل البلح، وثلاجات لحفظ البلح، وقسما لتصنيع شكائر الزماط، وميزان بسكول قدره ١٢٠ طنا، لافتاً إلى أن الطاقة الإنتاجية للمجمع تصل إلى ٢٨٠٠ طن في الموسم، وتبلغ طاقته التخزينية ٢٦٠٠ طن في الموسم.(تقرير مجمع التمور ،٢٠٢١)

الدراسات السابقة

تناولت دراسة عباس (٢٠٢٠) بعنوان دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، إلي دراسة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من حيث تعريفها وخصائصها، ودورها في التنمية الاقتصادية بشكل عام ،وتطرقت الدراسة بشكل خاص على وضع تلك المشروعات الصغيرة في مصر ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ،وطبيعة التحديات التي تواجهها ، ولتحقيق ذلك ،استخدمت الدراسة منهجية محددة ،اعتمدت فيها على التحليل الوصفي والاستقرائي لطبيعة المشروعات الصغيرة في مصر ،وتحليل المؤشرات الاقتصادية التي تدل على درجة مساهمة تلك المشروعات في التنمية الاقتصادية ،ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ،تزايدت أعداد المشروعات الصغيرة بشكل كبير ،الأمر الذي جعل منها مصدر مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في مصر خاصة في ضوء مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلي ٨٠%،بينما تسهم في التشغيل بنحو ٧٥%.

وهدفت دراسة الشويرف والبيباص والبصابصي (٢٠١٩) .إلي التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة في ليبيا ومقارنتها ببعض التجارب الأخرى ،كما سعت لدراسة واقع البطالة وحجمها داخل الاقتصاد الليبي ،ومن ثم بيان أثر المشروعات الصغيرة في الحد منها ،واعتمدت الدراسة لتحقيق هذه الأهداف على المنهج الوصفي التحليلي المعتد على تحليل المؤشرات الاقتصادية والبيانات والإحصاءات المنشورة في بعض التقارير والنشرات الإحصائية ،وكشفت نتائج الدراسة ،أن المشروعات الصغيرة الفردية هي النمط الغالب على المشروعات الصغيرة في ليبيا ،وتضم أعداد كبيرة من القوى العاملة سواء الوطنية أو الأجنبية ،مما يجعل منها حلا لمواجهة مشكلة البطالة داخل الاقتصاد الليبي .

كما تناولت دراسة بلخير والنهدي (٢٠١٩) المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة حضرموت، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتم إدخال البيانات ومعالجتها ،واختبار الفرضيات باستخدام برنامج (spss) ،وقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج ،كان أبرزها وجود دور ذات دلالة إحصائية للمشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وأوصت الدراسة بضرورة تقديم الدعم المالي والمعنوي اللامحدود للمشاريع الصغيرة ،وإزالة المعوقات من أمام تصدير منتجات هذه المشروعات خارج البلاد .

واستهدفت دراسة عبد الصادق (٢٠١٨)، عن دراسة اقتصادية إنتاج التمور بمحافظة الوادي الجديد، من خلال دراسة الوضع الراهن للإنتاج ودراسة دوال الإنتاج والتعرف على الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمزارعين، ودراسة أهم المشكلات الإنتاجية التي تواجه منتجي التمور في الوادي الجديد، واعتمدت الدراسة على جمع البيانات المنشورة وغير المنشورة التابعة لوزارة الزراعة، والبيانات الأولية التي تم تجميعها من بيانات عينة الدراسة، كما أعتمد على أسلوب التحليل الإحصائي الاستدلالي والكمي في تحليل البيانات، بالنسبة للمساحة المزروعة بالتمور في الوادي الجديد خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠–

٢٠١٥)قد أخذت اتجاها عاما تصاعديا معنوي إحصائيا بلغ مقداره ٤٤ألف فدان ،وبالنسبة لعدد إناث النخيل المثمر قد أخذت اتجاها عاما تصاعديا معنوي إحصائيا ،بلغ مقداره ٣١.٥٤ألف نخلة ،وبالنسبة للإنتاجية الفدانية فقد أخذت أتجاها عاما تصاعديا غير معنوي إحصائيا ،وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على دخول مزارع جديدة للنخيل في العملية الإنتاجية لكبر أعمار المزارع المنتجة للتمور بالوادي الجديد ،وزيادة أعداد الإناث المثمرة في وحدة المساحة لتحقيق أقصى كفاءة ممكنة من المزارع المنتجة ،ضرورة التوسع في مكينة خدمة وزراعة وحصاد النخيل لتقليل الفاقد ونشر وتعميم الزراعة الآلية في الأراضي الجديدة .

هدفت دراسة جبريل (٢٠١٧) والتي حملت عنوان دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر، إلى معرفة الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في الحد من الفقر بالنسبة للتمويل المقدم من مؤسسة القضارف للتمويل الأصغر، والتعرف على المشروعات الصغيرة التي تمنح للفقراء، وأيضا التعرف على طبيعة ونوعية المشروعات ،حاولت التعرف أيضا على ما ساهمت به المشروعات الصغيرة والتي تم تمويلها بواسطة مؤسسة القضارف للتنمية الاجتماعية في تخفيف حدة الفقر ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على منهج الوصفي التحليلي ،واداة استبيان ،وبلغ حجم عينة الدراسة (١٧١)من مواطني ولاية القضارف الذين تم تمويلهم عبر مؤسسة القضارف للتمويل الأصغر ،ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ،عدم موافقة المستفيدين الممولين من مؤسسة القضارف للتمويل الأصغر عن السياسات التي تتبعها مؤسسة التمويل الأصغر في تمويل المشروعات، يتفق المستفيدون على أن مشاريع التمويل الأصغر حققت لهم أهدافهم الاقتصادية والاجتماعية ،التي آخذت من أجلها التمويل ،تختلف السياسات التي تتبعها مؤسسة التمويل الأصغر في تمويل المشروعات باختلاف المستوى التعليمي للمستفيد، ومن أهم التوصيات توفير سوق خاص بمنتجات التمويل الأصغر ،والسماح للمستفيدين المتعثرين في السداد بزيادة فترة السداد لهم ،او جدولتها لفترات طويلة الأجل .

وفي دراسة أجراها كلا من أحمد ومطاوع (٢٠١٥) ،بعنوان اقتصاديات إنتاج وتسويق محصول البلح في محافظة الوادي الجديد، والتي استهدفت إلقاء الضوء على الوضع الإنتاجي الراهن لمحصول البلح في مصر ومحافظة الوادي الجديد، ودراسة المسالك والخدمات التسويقية، والتعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه العملية التسويقية والتي تحول دون تحقيق الكفاءة التسويقية لمحصول البلح، واعتمدت الدراسة على التحليل الإحصائي الوصفي والكمي للوضع الإنتاجي لمحصول البلح في مصر ومحافظة الوادي الجديد ،ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه بدراسة الفروق ومستوى الكفاءة التسويقية لمحصول البلح لإجمالي عينة الدراسة ، أتضح أن متوسط الفروق التسويقية بلغ حوالي ٣٠٧٠جنيه /طن ،في حين بلغ نصيب كلا من المنتج ونصيب تاجر الجملة وتاجر التجزئة من جنيه المستهلك نحو ٦٨.٣%،١٥.٤٤%، بالنسبة للكفاءة التسويقية أنه بلغت نحو ٢٨.٥٦ في حين بلغت نسبة التعلية السعرية نحو ٤٦.٦٨%، مما يدلل على انخفاض الكفاءة التسويقية لمحصول التمور بعينة البحث في محافظة الوادي الجديد.

وفي دراسة بريشا (Berisha ٢٠١٥) بعنوان: تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة –مراجعة نقدية، والتي هدفت الي تقدير نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة من اجمالي شركات القطاع العام بالدولة وذكرت أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقدر نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة بأنها تمثل نسبة ٩٠%من الشركات، يعمل بها ما يقرب من ٦٣%من إجمالي القوى العاملة بالعالم.

وبينت دراسة العجمي والقحطاني (٢٠١٥) ،والتي هدفت إلي التعرف على دور المشاريع التجارية الصغيرة لعلاج البطالة النسائية في السعودية ،ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي ،بالاعتماد على آداة الاستبيان لجمع البيانات ،وتم التطبيق على عينة عشوائية من (٣٠٠)مواطنة سعودية ،ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، أن المشاريع

التجارية الصغيرة وسيلة ناجحة للقضاء على البطالة النسائية في السعودية وأنه وسيلة ناجحة لتحسين وضعهن المادي والذي يوفر الاستقلالية المالية والمعنوية ، أن هناك علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مناسبة العمل في المشروعات التجارية الصغيرة من حيث خصوصية وطبيعة المرأة السعودية والاعتقاد بوجود روح المبادرة للعمل الحر ،وأوضحت الدراسة أن من أكثر الصعوبات التي واجهت المشروعات النسائية الصغيرة ،عدم توفير تمويل مناسب للمشروع سواء كان تمويلا عائليا أو تمويلا حكوميا .

وركزت دراسة الاسرج (٢٠١٥) على دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة بدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال التعرف الي مفهوم يوضح دور المشروعات الصغيرة وأهميتها بالنسبة إلي الدول الخليجية ،والتعرف أيضا على أهم الصعوبات التي تواجه تنميتها ،وأعتمد الباحث لتحقيق أهداف الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ،والمنهج الاستقرائي ، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه يمكن أن تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما ومحوريا في التشغيل وخلق فرص العمل إذا ما تم التنسيق بين دول مجلس التعاون الخليجي ،لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية لهذه المشروعات ،مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية ، وقد أوصت الدراسة بضرورة إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون الخليجي ، بهدف توحيد تعريف عن المشاريع وتوصيفها ،وضرورة تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفل مردود اقتصادي ،وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المشاريع الصغيرة .

وهدفت دراسة غاتاك (Ghatak,٢٠١٠) الي تقيم الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الهند ، واسفرت النتائج أن للشركات الصغيرة والمتناهية صغر دور في النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل للشبب بالهند ،كما أن الدولة

تغيرت سياستها ،واتجهت نحو تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خلال فترة التسعينات وما بعدها .

التعقيب على الدراسات السابقة:

١. اتفقت الدراسات السابقة على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل للشباب، والاسهام في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٢. بعض الدارسات نظرت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كأحد أعمدة بناء بيئة اقتصادية سليمة وجاذبة للاستثمار ومكملة للمشروعات الكبيرة.
٣. كما ركزت بعض الدراسات على طبيعة الدور الذي من الممكن ان تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمصدر للابتكار والتطوير والتقدم التقني.
٤. كما حاولت بعض الدراسات التركيز على الوضع الإنتاجي الراهن لمحصول البلح في مصر ومحافظة الوادي الجديد، ودراسة المسالك والخدمات التسويقية، والتعرف على أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه العملية التسويقية

الإجراءات المنهجية للدراسة

بعد أن استعرضت الدراسة الإطار النظري بما تضمنه من إطار العام للدراسة ودراسات سابقة، تقدم الدراسة فيما يلي عرضاً منهجياً للدراسة الميدانية واجراءاتها، وذلك من خلال نوع الدراسة، المنهج المستخدم، بناء أداة الدراسة وتقنينها، ومجتمع وعينة الدراسة، وأساليب المعالجة الإحصائية، ثم يتبع ذلك عرض وتفسير ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها، كما يلي:

نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى نوع الدراسات الوصفية التحليلية والتي تستهدف وصف وتحليل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة، وذلك للوصول إلى تحديد ووصف هذه الجوانب وكيفية التعامل معها لتدعيم تأثيرها على الشباب في المستقبل.

منهج الدراسة:

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف المستهدف تحقيقها، اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة في مدينة الخارجة بالمنطقة الصناعية.

أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة الميدانية الاستبانة بغرض جمع البيانات من عينة الدراسة، وقد تم إعداد هذه الأداة في ضوء ما أسفر عنه الجانب النظري من عرض وتحليل للدراسات السابقة، والأدبيات العلمية المتخصصة في مجال الدراسة، ومن ثم قامت الباحثة بتحكيم تلك الأداة، والتأكد من صلاحيتها بحساب معاملات الصدق والثبات والاتساق الداخلي لها، على النحو الآتي:

١- صدق أداة الدراسة

تم التأكد من صدق الاستبانة الظاهري وصدق المحتوى من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في مجال الدراسة؛ وذلك للقيام بتحكيمها بعد الاطلا ع على عنوان الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها، وقد طُلب من المحكمين إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة من حيث مدى ملائمة الفقرات لموضوع الدراسة، وصدقها في الكشف عن المعلومات المرغوبة للدراسة، وكذلك من حيث ارتباط كل فقرة بالمحور الذي تنتمي له، ومدى وضوح الفقرة، وسلامة صياغتها، واقتراح طرق تحسينها بالإشارة بالحذف أو الإبقاء، أو التعديل للفقرات، والنظر في تدرج المقياس، ومدى ملاءمته، وغير ذلك مما يراه مناسباً.

وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم تم التعديل لبعض الفقرات، وكذلك تم إضافة وحذف بعض الفقرات بحيث أصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق، وتتكون الاستبانة في صورتها النهائية من ثلاث محاور: المحور الأول العائد الاجتماعي لمصانع التمور في الحد من البطالة ويضم (١٠) فقرة، والمحور الثاني العائد الاقتصادي لمصانع التمور في الحد من البطالة ويضم (١٠) فقرة، أما المحور الثالث العائد الذاتي والشخصي لمشروع مصانع التمور ويضم

(١٠) فقرة والمحور الرابع التحديات التي تواجه الشباب في مشاريع مصانع التمور ويضم (١٠)فقرة ويوضح الجدول (١) وصف أداة الدراسة.

جدول (١) وصف أداة الدراسة

م	عنوان المحور	عدد الفقرات
١	العائد الاجتماعي لمصانع التمور في الحد من البطالة	١٠
٢	العائد الاقتصادي لمصانع التمور في الحد من البطالة	١٠
٣	العائد الذاتي والشخصي	١٠
٤	التحديات التي تواجه أصحاب مصانع التمور	١٠
إجمالي آداة الدراسة		٤٠

وقد استخدمت الدراسة مقياس ليكرت Likert ثلاثي (كبيرة–متوسطة–ضعيفة) للتعرف على درجة تحقق كل فقرة من فقرات الاستبانة من وجهة نظر أفراد العينة.

٢- الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

يقصد بالاتساق الداخلي مدى تمثيل فقرات المقياس تمثيلاً جيداً للمراد قياسه (Creswell,٢٠١٢)، فبعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم تطبيقها ميدانيا، وتم التعرف على مدى اتساق أداة الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والمحور أو البعد الذي تنتمي له باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation)، ويوضح الجدول (٢) نتائج حساب الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

جدول (٢) الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

محور الدور الاجتماعي		محور الدور الاقتصادي		محور الدور الذاتي		محور التحديات	
الفقرة	معامل	الفقرة	معامل	الفقرة	معامل	الفقرة	معامل الارتباط

	الارتباط		الارتباط		الارتباط		
١	**٠.٦٠	١	**٠.٦٦	١	**٠.٦٤	١	**٠.٧٩
٢	**٠.٧٢	٢	**٠.٧٦	٢	**٠.٧٥	٢	**٠.٧٢
٣	**٠.٦٨	٣	**٠.٧٤	٣	**٠.٨٠	٣	**٠.٦٤
٤	**٠.٦٢	٤	**٠.٧٧	٤	**٠.٨٣	٤	**٠.٦٨
٥	**٠.٧٤	٥	**٠.٨٣	٥	**٠.٧٥	٥	**٠.٧٣
٦	**٠.٦٨	٦	**٠.٨٢	٦	**٠.٨٠	٦	**٠.٨٢
٧	**٠.٧٣	٧	**٠.٧٥	٧	**٠.٧٨	٧	**٠.٧٥
٨	**٠.٧٣	٨	**٠.٧٥	٨	**٠.٨٠	٨	**٠.٧٤
٩	**٠.٦٧	٩	**٠.٦٨	٩	**٠.٧٧	٩	**٠.٧٧
١٠	**٠.٧٩	١٠	**٠.٦٩	١٠	**٠.٨٣	١٠	**٠.٨٣
معامل الارتباط بالدرجة الكلية	**٠.٩٣	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	**٠.٩١	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	**٠.٩١	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	**٠.٩٢

** قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١).

يتضح من الجدول (٢) أن جميع فقرات أداة الدراسة ترتبط بالمحور الذي تنتمي إليه بمعامل ارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة (٠.٠١)، وهو ما يؤكد الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

٣- ثبات أداة الدراسة

تم حساب الثبات Reliability بطريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) من المعادلة،(**Johnson** ٢٠١٣) :

$$\propto = \frac{K \times \bar{r}}{١ + (K - ١) \times \bar{r}}$$

حيث α معامل ثبات ألفا كرونباخ، وK عدد الفقرات، و$\bar{r}$ متوسط قيم معاملات الارتباط بين الفقرات the average correlation between the items.

ويوضح الجدول (٣) معاملات الثبات ومعاملات الصدق الذاتي لأداة الدراسة.

جدول (٣) معاملات ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة

المحور	معامل ثبات ألفا	معامل الصدق
العائد الاجتماعي	٠.٩٠	٠.٩٥
العائد الاقتصادي	٠.٨٩	٠.٩٤
العائد الذاتي والشخصي	٠.٩٢	٠.٩٥
التحديات التي تواجه أصحاب مصانع التمور	٠.٨٩	٠.٩٨
إجمالي آداة الدراسة	٠.٩٢	٠.٩٥

يتضح من الجدول (٣) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة قد بلغت (٠.٩١)، كما أن معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة وأبعادها الفرعية جاءت جميعها مرتفعة؛ حيث تراوحت في الفترة ما بين (٠.٨٩–٠.٩٢)، ويشير تحليل الثبات إلى الثبات الجيد للأداة، وبالتالي الثقة في نتائج الدراسة الميدانية وسلامة البناء عليها. كما يتضح أن معامل الصدق الذاتي لأداة الدراسة قد بلغت قيمته (٠.٩٥)، وأن الصدق الذاتي لمحاور أداة الدراسة جاءت جميعها مرتفعة؛ حيث تراوحت في الفترة ما بين (٠.٩٤–٠.٩٨)، وهو ما يؤكد الصدق الذاتي لأداة الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة الميدانية

هدفت الدراسة الميدانية إلى التعرف على الدور الاجتماعي والاقتصادي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة، ولتحديد حجم مجتمع الدراسة تم مراجعة إحصائية محافظة الوادي الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تطبيق أداة الدراسة على عينة عشوائية قدرها (٣٥) أصحاب

مشاريع صغيرة ومتوسطة من أصحاب مصانع التمور، بنسبة معاينة قدرها (١٧.٨١%) من إجمالي حجم مجتمع الدراسة. وطبقت في الفترة من ١٥ مارس إلى ١٥مايو ٢٠١٩م .

الأساليب والمعالجات الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها تطلب ذلك تحليل البيانات باستخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية والتي تضمنت ما يلي:

١- التكرارات والنسب المئوية للموافقة: بحيث يتم الكشف عن أقل الاستجابات وأكبرها تكرارا، ويتم حساب النسبة المئوية لكل تكرار بقسمة تكرار كل من (كبيرة–متوسطة–ضعيفة) على العدد الكلي للعينة وتحويل النتائج إلى نسبة مئوية باعتبارها أكثر تعبيراً من التكرارات.

٢- المتوسط الحسابي: وهو أهم مقاييس النزعة المركزية حيث يمكن من خلاله التعرف على متوسط استجابات أفراد العينة على كل فقرة أو محور من محاور الاستبانة، ويتم حساب المتوسط الحسابي عن طريق إعطاء درجة لكل استجابة من الاستجابات الثلاثة وفقاً لطريقة ليكرت Likert، فالاستجابة (كبيرة) تعطى الدرجة (٣)، والاستجابة (متوسطة) تعطى الدرجة (٢)، والاستجابة (ضعيفة) تعطى الدرجة (١)، وفي ضوء ذلك يمكن حساب المتوسط الحسابي من العلاقة التالية (السيد ،١٩٨٦) :

٣- المتوسط الحسابي= (٣ × تكرار "كبيرة" + ٢ × تكرار " متوسطة " + ١ × تكرار " ضعيفة ") ÷ عدد العينة

ومن خلال قيمة المتوسط الحسابي لكل فقرة أو محور يمكن معرفة درجة التحقق المناظرة، حيث يتم تقسيم مدى ليكرت الثلاثي الذي تتراوح فيه قيم المتوسطات الحسابية إلى ثلاث فئات متساوية، تناظر الاستجابات الثلاث (كبيرة–متوسطة–ضعيفة)، ويوضح الجدول (٤) المدى المناظر لكل استجابة

(كبيرة–متوسطة–ضعيفة)، حيث يمكن في ضوئه الحكم على درجة تحقق فقرات ومحاور الدراسة.

جدول رقم (٤) الحكم على درجة التحقق في ضوء المتوسط الحسابي

درجة التحقق	المدى
ضعيفة	من١وحتى١.٦٦
متوسطة	من١,٦٧وحتى٢.٣٣
كبيرة	من٢.٣٤وحتى ٣

٤- الانحراف المعياري: لتحديد مدى تشتت استجابات أفراد العينة حول متوسطها الحسابي، ويتم حساب قيمة الانحراف المعياري من العلاقة التالية (٢٠١٢,Weiss)

$$s = \sqrt{\frac{\Sigma(x_i - \bar{x})^2}{n-1}}$$

حيث x_i هي الدرجات و$\bar{x}$ المتوسط الحسابي وn عدد أفراد العينة، ويجب ملاحظة أنه كلما زادت قيمة الانحراف المعياري فإن ذلك يشير إلى تباين آراء أفراد العينة في النقطة محل الدراسة.

٥- تم تحليل نتائج الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي: (SPSS) Statistical Package for Social Sciences، الإصدار الخامس والعشرون.

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

يتم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية من خلال عرض وتحليل النتائج التفصيلية لكل محور من محاور أداة الدراسة، كما يلي:

المحور الاول: النتائج المتعلقة بالدور الاجتماعي لمصانع التمور في الحد من البطالة (التساؤل الأول للدراسة)

جدول (٥) يوضح استجابات عينة الدراسة على فقرات الدور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق	الترتيب
١	ساهم المشروع في توفير فرص عمل مستدامة للشباب من أبناء المحافظة	٢.٨٢	٠.٤٢	كبيرة	٦
٢	يساعد المشروع الشباب الذين يعانون من تدني في المستوى المعيشي	٢.٩٢	٠.٣٢	كبيرة	١
٣	ساهم المشروع في الاستقرار الاجتماعي والاسري للشباب بالمجتمع	٢.٧٧	٠.٤٥	كبيرة	٥
٤	ساهم المشروع في خفض معدلا الفقر بين الشباب	٢.٨٢	٠.٤٢	كبيرة	٦
٥	ساعدني المشروع على الادخار والاستثمار	٢.٧٥	٠.٤٨	كبيرة	١٠
٦	زاد دخلي الشهري بعد عملي بالمشروع	٢.٨٦	٠.٣٩	كبيرة	٢
٧	ساهم في تقديم سلع وخدمات للفئات والاسر ذات الدخل المحدود	٢.٨١	٠.٤٢	كبيرة	٧
٨	ساعدني المشروع في المساهمة في الاعمال الخيرية	٢.٨٥	٠.٣٨	كبيرة	٣
٩	اتسعت دائرة أصدقائي وعلاقاتي الاجتماعية	٢.٨٥	٠.٣٨	كبيرة	٤
١٠	ساهم المشروع في تلبية جميع احتياجاتي	٢.٧٨	٠.٤٥	كبيرة	٨

إجمالي محور الدور الاجتماعي	٢.٨٢	٠.٢٩	كبيرة

يتضح من الجدول (٥) أن درجة تحقق إجمالي بعد الدور الاجتماعي تقع في مستوى كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي (٢.٨٢)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة التحقق على مستوى الفقرات من (٢.٧٥) إلى (٢.٩٢)، وبترتيب استجابات عينة الدراسة نجد أنه جاء في المرتية الأولى يساعد المشروع الشباب الذين يعانون من تدني في المستوى المعيشي بمتوسط حسابي (٢.٩٢)، وانحراف معياري (٠.٣٢)،في حين جاء في المرتبة الثانية زاد دخلي الشهري بعد عملي بالمشروع ، بمتوسط حسابي (٢.٨٦)، وانحراف معياري (٠.٣٩)،وفي المرتية الثالثة سجلت عبارة ساعدني المشروع في المساهمة في الاعمال الخيرية، وعبارة اتسعت دائرة أصدقائي وعلاقاتي الاجتماعية ، بمتوسط حسابي (٢.٨٦)، وانحراف معياري (٠.٣٨)،اما المرتية الخامسة جاءت عبارة ساعدني المشروع على الادخار والاستثمار بمتوسط حسابي (٢.٧٧)، وانحراف معياري (٠.٤٨)،في حين جاءت المرتية الأخيرة بعبارة ساهم المشروع في الاستقرار الاجتماعي والاسري للشباب بالمجتمع بمتوسط حسابي (٢.٧٥)، وانحراف معياري (٠.٤٥)،ويتضح من هذه النتائج أن جميع مؤشرات بعد الدور الاجتماعي جاءت بدرجة تحقق كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة، ويمكن تفسير ذلك بأن المشروع كان له دور اجتماعي ساهم في تحسين المستوى المعيشي لأفراد العينة وزاد من قوة الترابط والعلاقات الاجتماعية ،كذلك ساهم في زيادة تضامن أفراد المجتمع بعضهم ببعض ،وانعكس أثر تحسين المستوى المادي لديهم مما جعلهم يساهمون في الأعمال التطوعية والأعمال الخيرية بالمجتمع

المحور الثاني: النتائج المتعلقة بالدور الاقتصادي لمصانع التمور في الحد من البطالة (التساؤل الثاني للدراسة)

يوضح جدول (٦) استجابات عينة الدراسة على فقرات محور الدور الاقتصادي

م	العبارة	المتوسط	الانحراف	درجة	الترتيب

		الحسابي	المعياري	التحقق	
١	تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع	٢.٩٣	٠.٣١	كبيرة	١
٢	تضيف قدرا كبيرا من المرونة والتنوع الى الهيكل الصناعي	٢.٨٦	٠.٣٩	كبيرة	٢
٣	القدرة على التكيف والمرونة لمواجهة احتياجات السوق المحلي والدولي	٢.٨٠	٠.٤٧	كبيرة	٨
٤	المساهمة في إحلال المنتج المحلي محل المنتج المستورد	٢.٦١	٠.٥٩	كبيرة	١٠
٥	تحقيق التكامل والتعاون بين القطاع الزراعي والقطاعات الصناعية الأخرى	٢.٨٠	٠.٤٧	كبيرة	٥
٦	استخدام الحد الأدنى من المواد الخام البكر	٢.٨٢	٠.٤٥	كبيرة	٤
٧	استخدام عمليات إنتاج تقلل من هدر المياه والطاقة	٢.٧٧	٠.٥٠	كبيرة	٧
٨	زيادة المعرفة بمتغيرات السوق المحلي والعالمي	٢.٨٦	٠.٣٩	كبيرة	٣
٩	انخفاض الكفاءة التسويقية لإنتاج التمور	٢.٦١	٠.٥٩	كبيرة	٩
١٠	تنمية المدخرات الصغيرة والتشجيع عليها	٢.٨٠	٠.٤٧	كبيرة	٦
أجمالي محور الدور الاقتصادي		٢.٨٠	٠.٤٧	كبيرة	

يتضح من الجدول (٦) أن درجة تحقق إجمالي بعد الدور الاقتصادي تقع في مستوى كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي (٢.٨٠)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة التحقق على مستوى الفقرات من (٢.٦١) إلى

(٢.٩٣)، وبترتيب العبارات فيما يتعلق بالدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بأنها تساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٢.٩٣)، وانحراف معياري (٠.٣١)، في حين جاءت استجابتهم حول ما تضيفه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المرونة والتوع في الهيكل الصناعي الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (٢.٨٦)، وانحراف معياري(٠.٣٩). في حين أكد افراد العينة على تمكنهم من معرفة متغيرات السوق المحلي والعالمي لتسجل الترتيب الثالث، بمتوسط حسابي (٢.٨٦)، وانحراف معياري (٠.٣٩)، وجاءت استخدام الحد الأدنى من المواد الخام البكر في التصنيع في الترتيب الرابع بمتوسط حسابي (٢.٨٢)، وانحراف معياري (٠.٤٥)، في حين جاءت استجابتهم بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعبت دورا كبيرا في تحقيق التكامل والتعاون بين القطاع الزراعي والقطاعات الصناعية الأخرى في الترتيب الخامس بمتوسط حسابي (٢.٨٠)، وانحراف معياري (٠.٤٧)،وجاءت تنمية المدخرات الصغيرة والتشجيع عليها ،كعائد اقتصادي ومالي متحقق من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الترتيب السادس بمتوسط حسابي (٢.٨٠)، وانحراف معياري(٠.٤٧). وجاء استخدام عمليات إنتاج تقلل من هدر المياه والطاقة في الترتيب السابع بمتوسط حسابي (٢.٧٧)، وانحراف معياري (٠.٥٠)، وجاءت القدرة على التكيف والمرونة لمواجهة احتياجات السوق المحلي والدولي في الترتيب السابع بمتوسط حسابي (٢.٧٧)، وانحراف معياري (٠.٥٠)،في حين جاءت انخفاض الكفاءة التسويقية لإنتاج التمورفي الترتيب التاسع بمتوسط حسابي (٢.٦١)، وانحراف معياري(٠.٥٩).واخيرا سجلت في الترتيب العاشر عبارة المساهمة في إحلال المنتج المحلي محل المنتج المستورد بمتوسط حسابي (٢.٦١)، وانحراف معياري(٠.٥٩).ويتضح من هذه النتائج أن جميع مؤشرات بعد الدور الاقتصادي جاءت بدرجة تحقق كبيرة من وجهة نظر أفراد العينة، ويمكن تفسير ذلك بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتحديد مشروعات مصانع التمور ساهمت في

خلق وعي معرفي لدى هؤلاء الشباب بالسوق المحلي والدولي ومتغيراته كذلك اثقلت من الخبرات في كيفية إدارة مشروعاتهم ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة كلا من أحمد ومطاوع (٢٠١٥) والتي أوضحت بالنسبة للكفاءة التسويقية أنه بلغت نحو ٢٨.٥٦ في حين بلغت نسبة التعلية السعرية نحو ٤٦.٦٨%، مما يدلل على انخفاض الكفاءة التسويقية لمحصول التمور بعينة البحث في محافظة الوادي الجديد.

المحور الثالث: النتائج المتعلقة بالعائد الذاتي والشخصي من المشروعات الصغيرة والمتوسطة (التساؤل الثالث للدراسة)

يوضح جدول رقم (٧) استجابات عينة الدراسة على فقرات محور العائد الذاتي والشخصي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق	الترتيب
١	مكنتني إدارة المصنع من تكوين الخبرة في جودة المنتج	٢.٥٩	٠.٥٥	كبيرة	٣
٢	ساعدني إدارة مصنع التمور على المتابعة والمثابرة في العمل	٢.٣٢	٠.٦٩	متوسطة	٦
٣	تمكنت من التعرف على القوانين واللوائح المنظمة لسير العمل داخل مصانع التمور	٢.٢٠	٠.٧٦	متوسطة	٨
٤	تمكنت من الإلمام بقوانين الضرائب والتأمينات الخاصة بمصانع التمور	٢.٣٩	٠.٦٨	كبيرة	٤
٥	لدي معرفة بتجارب وخبرات الآخرين في تعبئة و تسويق وتصدير التمور	٢.١١	٠.٧٠	متوسطة	١٠
٦	لدي القدرة على التخطيط والقيادة في مصانع التمور	٢.١٧	٠.٧٧	متوسطة	٩
٧	ساعدني مصنع التمور على تكوين مهارة	٢.٣٩	٠.٦٨	كبيرة	٥

	كسب الآخرين والتأثير فيهم				
٨	لدي القدرة على إدارة الآخرين وتحفيزهم للعمل داخل مصنع التمور	٢.٢٨	٠.٧٤	متوسطة	٧
٩	شاركت في برامج تدريبية وورش عمل عن المشروع	٢.٧٦	٠.٤٧	كبيرة	١
١٠	تمكنت من اكتساب مهارة تنظيم العمل داخل المصنع	٢.٧٦	٠.٤٧	كبيرة	٢
العائد الذاتي والشخصي		٢.٨٢	٠.٣٣	كبيرة	

يتضح من الجدول (٧) أن درجة تحقق إجمالي بعد العائد الذاتي تقع في مستوى كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي (٢.٨٢)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة التحقق على مستوى الفقرات من (٢.٧٦) إلى (٢.١١)، وبترتيب الفقرات جاء مشاركة عينة الدراسة في البرامج التدريبية وورش العمل لتنمية المهارات ،والتمكن من اكتساب مهارة تنظيم العمل داخل المصنع في الترتيب الأول والثاني ، بمتوسط حسابي (٢.٧٦)، وانحراف معياري(٠.٤٧)،وجاء في الترتيب الثالث مكنتني إدارة المصنع من تكوين الخبرة في جودة المنتج ، بمتوسط حسابي (٢.٥٩)، وانحراف معياري(٠.٥٥)،وجاء في الترتيب الرابع تمكنت من التعرف على القوانين واللوائح المنظمة لسير العمل داخل مصانع التمور بمتوسط حسابي (٢.٣٩)، وانحراف معياري(٠.٦٨).في حين جاء في الترتيب الأخير تمكنت من الإلمام بقوانين الضرائب والتأمينات الخاصة بمصانع التمور بمتوسط حسابي (٢.١١)، وانحراف معياري (٠.٧٠).

ويتضح من هذه النتائج أن جميع مؤشرات بعد العائد الذاتي جاءت بدرجة تحقق كبيرة من وجهة نظر أفراد العينة، ويمكن تفسير ذلك بسبب تأكيد الذات والشعور بالفخر من توفير فرص العمل لهم مما يؤدي إلي الشعور بالسعادة والانتماء للمجتمع

المحور الرابع: النتائج المتعلقة بالتحديات التي تواجه أصحاب مصانع التمور (التساؤل الرابع للدراسة)

يوضح جدول (٨) استجابات عينة الدراسة حول التحديات التي تواجه أصحاب مصانع التمور

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق	الترتيب
١	صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول للمشروع وتنفيذه	٢.٧٤	٠.٥٢	كبيرة	١
٢	ارتفاع مصاريف دفع رسوم التأمين للعمال	٢.٧٢	٠.٥٠	كبيرة	٦
٣	ارتفاع معدلات الضريبة على الدخل والأرباح	٢.٧٤	٠.٥٢	كبيرة	٢
٤	نقص العمالة المدربة نظرا لارتفاع تكاليف التدريب	٢.٧٣	٠.٥٢	كبيرة	٩
٥	نقص الخبرة في مجال التسويق	٢.٧١	٠.٥٤	كبيرة	٧
٦	تعقد الإجراءات الخاصة بالحصول على التمويل للمشروع	٢.٦٦	٠.٥٨	كبيرة	٣
٧	أعاني من مشكلة سداد القروض وارتفاع سعر الفائدة	٢.٦٥	٠.٥٩	كبيرة	٥
٨	صعوبة إجراءات الحصول على القروض من المؤسسات	٢.٥٥	٠.٦٥	كبيرة	٨
٩	ارتفاع تكاليف النقل بين المحافظة والأسواق المحلية في المحافظات الأخرى	٢.٧٢	٠.٥٤	كبيرة	٥
١٠	ارتفاع تكاليف الألات وأجهزة التبريد المستخدمة في الحفظ والتخزين .	٢.٦١	٠.٦٣	كبيرة	٤
التحديات التي تواجه أصحاب مصانع التمور		٢.٦٨	٠.٤٧	كبيرة	

يتضح من الجدول (٨) أن درجة تحقق إجمالي التحديات التي تواجه أصحاب مصانع التمور تقع في مستوى كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي (٢.٦٨)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية لدرجة التحقق على مستوى الفقرات من (٢,٧٤) إلى (٢.٥٥)، وقد جاءت في المرتبة الأولى صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول للمشروع وتنفيذه وارتفاع معدلات الضريبة على الدخل والأرباح بمتوسط حسابي (٢.٧٤)، وانحراف معياري (٠.٥٢).وفي المرتبة الثانية جاءت تعقد الإجراءات الخاصة بالحصول على التمويل للمشروع بمتوسط حسابي (٢.٦٦)، وانحراف معياري (٠.٥٨).في حين سجلت المرتبة الأخيرة عبارة نقص العمالة المدربة نظرا لارتفاع تكاليف التدريب ،بمتوسط حسابي (٢.٧٣)، وانحراف معياري (٠.٥٢). ويمكن تفسير ذلك بأن التحديات التي يواجهونها في إتمام مشاريعهم ربما تعود إلي عدم وجودبيئة عمل مناسبة توفر الدعم للقطاع الخاص وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة ووقت الشركات الضائع بسبب طول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص ونظام الضرائب المقد وتتفق النتائج مع دراسة محمد (٢٠١٨) والتي أوضحت أن معظم الدراسات والبحوث التي تناولت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدراسة والتحليل في مصر، أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تمت لتنمية تلك المشروعات، إلا أنها لم تسفر عن نتائج ملموسة، لأن معظم هذه الجهود تمت بطريقة غير مدروسة، أو وفق سياسات متضاربة، ونتيجة لذلك مازالت تلك المشروعات تواجه العديد من التحديات والمشكلات التي تتطلب التفكير في حلول غير تقليدية ومنها على سبيل المثال:

المشكلات الإدارية والتمويلية

أسفرت نتائج الدراسة على الآتي

- أن درجة تحقق إجمالي بعد الدور الاقتصادي تقع في مستوى كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي (٢.٨٠)،

- أن درجة تحقق إجمالي بعد الدور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تقع في مستوى كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي (٢.٨٢)
- أن درجة تحقق إجمالي بعد العائد الذاتي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تقع في مستوى كبيرة من وجهة نظر عينة الدراسة بمتوسط حسابي (٢.٨٢).

توصيات الدراسة:

- رفع الوعي لدى الشباب بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمات رجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني في توجيه الدعم والرعاية المستمرة لهم.
- مساهمة المجالس التشريعية والتنفيذية في الدولة على تعديل القوانين والقرارات الإدارية التي تعرقل إجراءات التقدم للحصول على تمويل، أو سداد القروض، بما يخدم الشباب ويحفزهم على إنشاء المشاريع الصغير والمتوسطة.
- لأجهزة الإعلام بالدولة دورا كبير في نشر ثقافة إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها للفرد والمجتمع.
- الاهتمام بفئة الشباب ممن هم في سن العمل بضرورة تقديم البرامج التدريبة، وورش العمل التي توجههم وترشدهم بمهنة المستقبل ووسوق العمل وآليات السوق، مما يساهم في تقدم المجتمع والنهوض به
- تنمية مهارات الشباب من خلال تمكينهم مهاريا في برامج الحاسب الآلي وبرامج تقنية المعلومات، وآليات التواصل مع الشركات الكبرى لتسويق منتجاتهم.
- تحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التمويل من خلال برامج الصناديق المتخصصة أو زيادة فاعلية برنامج التمويل المباشر عن طريق البنوك التجارية.
- دعم التعليم الفني والمهني، وتشجيع التدريب المهني من خلال الأنشطة اللاصفية في المدارس والجامعات، ووضع معايير وطنية لمستوى المهارات المهنية المقابلة لوظائف محددة بالتعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

مراجع الدراسة

المراجع العربية

- جبريل، أسماء حسن بابكر. (٢٠١٧). دور المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم.
- العجمي، مها محمد، والقحطاني، ناصر سعد. (٢٠١٥). المشاريع النسائية الصغيرة ودورها في علاج مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد الثامن، محرم، العدد الأول.
- عجابي ، عماد. (٢٠١١). لرد الاعتبار لدور القطاع الخاص في الاستثمار كاستراتيجية للحد من البطالة في الجزائر، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة، خلال الفترة ١٥-١٦ نوفمبر.
- الجزار، حجازي عبد الحميد. (٢٠١٨). هيكل الإنتاج الصناعي في مصر: الوضع القائم، وآليات التطوير، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي التصنيع والتنمية المستدامة، في الفترة من ٥-٦مايو. مصر .
- الشويرف، محمد عمر، والبيباص، نجاح الطاهر، والبصابصي، محمد ميلاد. (٢٠١٩). المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة: التجربة الليبية، بحث علمي منشور في مؤتمر ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، مصراته ،٢١ سبتمبر.
- المعطي، ابتهال أحمد، وكمال، زهراء. (٢٠١٨). دور مرحلة التنمية الاقتصادية في صياغة مسار التنمية الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي التصنيع والتنمية المستدامة، في الفترة من ٥-٦مايو. مصر.
- الأسرج، حسين عبد المطلب. (٢٠١٥). المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي، بحوث اقتصادية وعربية، العدد (٦٩).

- الرقيب، حسين حمد. (٢٠١٨). مشكلة البطالة.. الحل في دعم وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الرياض الأحد ٤ جمادى الأولى ١٤٣٩هـ - ٢١ يناير ٢٠١٨م https://www.alriyadh.com/١٦٥٥٩٩٣
- الامم المتحدة.. البطالة، تقرير المنطقة العربية، ١٩ آب/أغسطس ٢٠٢١، https://news.un.org/ar/tags/lbtl
- عباس، جيهان عبد السلام. (٢٠٢٠). دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، ورقة عمل مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الرابع، كلية التجارة، جامعة طنطا، بعنوان: تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية الاقتصادية.
- مؤمن، أماني. (٢٠١٨). رؤية الهيئة العامة للتنمية الصناعية للمناطق الصناعية المستدامة، للمؤتمر الدولي التصنيع والتنمية المستدامة ،في الفترة من ٥-٦مايو .مصر
- بلقاسم، زايري. (٢٠٠٩). أزمة البطالة في العالم العربي وتحديات أسواق العمل .مجلة جامعة الملك عبد العزيز ،العدد ٢٣،الجزء الثاني .
- طه، عقيلة عز الدين محمد. (٢٠٠٦). الدليل الإرشادي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتسويق الفعال، المركز القومي للبحوث، التنمية الاجتماعية. http://www.kenanaonline.net/page/٨٦٤٧
- تقرير منظمة العمل الدولي. (٢٠٢١). تطبيق معايير العمل الدولية، الصادر عن لجنة الخبراء بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات، التقرير الثالث، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٩.
- مهدي، صائب حسن. (٢٠١٠). البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٢، العدد ٣.
- عريقات، سمير. (٢٠٢٠). المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة جائحة كورونا المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٢٨، العدد ١.

- المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي. (٢٠١٨). التصنيع والتنمية المستدامة. المنعقد في معهد التخطيط القومي ٥/٦ مايو، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٢٦، العدد١.
- خليل، عبد الرازق، ونقموش، عادل. (٢٠١١). دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حـول" استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "الذي نظمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر جامعة المسيلة، خلال الفترة ١٥-١٦ نوفمبر.
- الحربي، نوال حجي حمود. (٢٠١٦). عوامل البطالة في مدينة الرياض، الخصائص والآثار، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ،المجلد ٣٢–العدد (٦٥). الرياض.
- محمد. محمد خليل. (٢٠١٨). المشروعات الصغيرة مدخل للتنمية المستدامة، القاهرة، دار حميثرا للنشر والتوزيع.
- فوزي، سميحة. (٢٠٠٢). سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر، ورقة عمل مشاركة في المؤتمر، الذي نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية تحت عنوان "التشغيل والبطالة في مصر " في الفترة من ١٣-١٤يناير.
- عراقي، مصطفى، وآخرون. (٢٠٠٩). البطالة –نظرة واقعية وحلول عملية، مجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- منظمة العمل الدولية. (٢٠١٥). سياسات التشغيل الوطنية، دليل لمنظمات الأعمال جمع وتحليل البيانات الخاصة بسوق العمل، منشورات منظمة العمل الدولية، الطبعة الأولى.
- منصور، فاتن علي. (٢٠١٤). البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية _دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية، رسالة ماجستير، قسم الإحصاء والبرمجة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.

- مجاهد، عبير محمود. (٢٠١٤). قضية البطالة في مصر وتأثرها بأحداث المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير ٢٠١١، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الحادي عشر، يناير.
- رضوان، محمود علي ،(٢٠٢٠).اتجاهات الشباب الجامعي المشارك وغير المشارك في الأنشطة الطلابية نحو إقامة المشروعات الصغيرة ،مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ،العدد ٤٩،المجلد ٣،يناير .
- عبد الكريم، بشير. (٢٠٠٤). تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحيطة منها، مجلة، اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.
- ذكي، رمزي. (١٩٩٨). الاقتصاد السياسي للبطالة –تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت.
- السيد، فؤاد البهي (١٩٨٦). علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشرى، (ط٥)، القاهرة: دار المعارف.
- أحمد، أحمد إبراهيم، ومطاوع، عباس أبو ضيف. (٢٠١٥).اقتصاديات إنتاج وتسويق محصول البلح في محافظة الوادي الجديد ،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ،الخامس والعشرون ،العدد الرابع ،ديسمبر .
- حجيلة، ورفيقة، (٢٠٠٥). التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلي مفهوم تنمية البشر، المركز الجامعي، تيبازة، الجزائر.
- نوري، سعيد غني. (٢٠٢٠). التنمية بين المفهوم والاصطلاح، مجلة كلية التربية البدنية، جامعة ميسان، العراق
- تقرير مجمع التمور بالوادي الجديد. (٢٠٢١) ،جريدة الأهرام ، https://gate.ahram.org.eg/News/٣١١٣١٨٣.aspx
- عبد الصادق. أحمد حسن أبو شامة. (٢٠١٨). دراسة اقتصادية لإنتاج التمور بمحافظة الوادي الجديد، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن والعشرون، العدد الثاني يونيو.

- الخمشي،سارة صالح .(٢٠١٥). دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة ،المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب المجلد ٢٥،العدد ٥٠.

المراجع الأجنبية:

-Pedrosa-Garcia, J. A., Agbohlah, S., & Kharbotli, D. (٢٠١٤). An Analysis of Access to Finance by Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs) in Egypt

- Creswell, J. (٢٠١٢). Educational research : planning, conducting, and evaluating quantitative and qualitative research, (٤th ed), USA: Pearson Education Inc., p٦١٨

-Johnson, B. and Larry C. (٢٠١٣) Educational Research: Quantitative, Qualitative, and Mixed Approaches, (٥th ed.), USA, P.١٧١

-Weiss, N. (٢٠١٢).. Introductory Statistics, Arizona, USA: Pearson Education Inc , (٩th ed). p.١٠٦

- Ghatak, S. (٢٠١٠). Micro, small and medium enterprises (MSMEs) in India: an appraisal. *Journal of technology management & innovation*, ٦(١), ٦٦-٧٦.

-Berisha, G., & Pula, J. S. (٢٠١٥). Defining Small and Medium Enterprises: a critical review. *Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences*, ١(١), ١٧-٢٨.

.